المجلس التنفيذي
الدورة الثالثة والأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2024

تقرير بشأن البنود التشغيلية التي نوقشت خلال مشاورة المجلس التنفيذي في 25 و27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

الوثيقة: EB 2024/143/R.29

بند جدول الأعمال: 11

التاريخ: 7 ديسمبر/كانون الأول 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير.

الأسئلة التقنية:

Donal Brown
نائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Enika Basu
كبيرة المستشارين التقنيين لنائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: e.basu@ifad.org

تقرير بشأن البنود التشغيلية التي نوقشت خلال مشاورة المجلس التنفيذي في 25 و27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

أولا- مقدمة

1- اجتمع المجلس التنفيذي بطريقة مختلطة، في 25 و27 نوفمبر/تشرين الثاني 2024 لإجراء مشاورات بشأن مجموعة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقدمة ليستعرضها المجلس عبر الإنترنت، وبشأن المشروعات/البرامج المقدمة للموافقة عليها في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وعقدت المشاورات لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة في مناقشة معمقة بشأن البنود قبل تقديمها لموافقة المجلس عليها من خلال إجراء التجميع في بداية دورة المجلس التنفيذي، بعد اعتماد جدول الأعمال. وتُكمل المشاورة التعليقات الكتابية الفردية التي تبادلها الأعضاء مع الأفرقة القطرية التي تقدم بدورها ردودا كتابية عليها.

2- شملت البنود التي نوقشت سبعة مشروعات استثمارية (في الأرجنتين، والبرازيل، ومصر، وفييت نام، وزامبيا)، وأربعة برامج للفرص الاستراتيجية القطرية (الأرجنتين، والصين، وغينيا بيساو، والجبل الأسود)، ومنحتين إلى القطاع الخاص (في جمهورية تنزانيا المتحدة وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي).

3- وحضر المشاورة ممثلون عن 17 دولة عضوا في المجلس التنفيذي إلى جانب أربع ممثلين آخرين لدول أعضاء. وأعطيت الكلمة لبعض ممثلي الدول الأعضاء الأخيرة للتحدث عندما نوقشت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الخاصة ببلدانها.

4- ترأس المشاورة نائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية، وحضرها مديرو الشعب ذات الصلة، والمديرون القطريون، والموظفون التقنيون الرئيسيون للمشروع، وسكرتيرة الصندوق، وموظفون آخرون من الصندوق. وتكون اليوم الأول من جلسة صباحية وجلسة بعد الظهر، بينما انعقدت في اليوم الثاني جلسة واحدة بعد الظهر.

5- وكانت هناك مناقشة غنية حول برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات. وطرح المندوبون استفسارات وقدموا تعقيبات استراتيجية وتقنية للأفرقة. وبشكل عام، أبدى ممثلو الدول الأعضاء دعمهم للمشروعات وكان هناك تقدير ملحوظ للملكية الحكومية القوية الراسخة في تصميماتها. وبرزت عدة مواضيع شاملة خلال المشاورة، تلخص أدناه:

المشروعات

- **منهجية تقييم المخاطر.** جرى التماس توضيحات بشأن تصنيف تقييم المخاطر في الصندوق وتطبيق المخاطر المتبقية والمتأصلة في التصاميم الجديدة. وأوضحت الإدارة أنه وفقا للمنهجية الجديدة، صُنفت جميع المشروعات بنفس الدرجة من حيث المخاطر المتبقية والمخاطر المتأصلة على السواء عند التصميم، وبناء على نجاح إجراءات التخفيف عند التنفيذ، يجري تحديث حالة المخاطر. وتبعا لتعليقات أدلى بها الأعضاء، أكدت الإدارة أن جميع وثائق المشروعات المقدمة للنظر فيها في الدورة الثالثة والأربعين للمجلس تلتزم بهذه المنهجية.
- **فجوات التمويل**. سأل الأعضاء عن هيكل تمويل المشروعات ذات فجوات التمويل. وقدمت الإدارة تفاصيل عن التمويل المقرر لسد تلك الفجوات، وأوضحت أن التصاميم ذات فجوات التمويل ستصبح متكررة بشكل متزايد مع إدراج نهج البرنامج التكيفي المتعدد المراحل، كطريقة لزيادة كفاءة التصميم وأيضا لترك مجال لتعبئة التمويل المشترك من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

- **الإقراض دون الوطني**. جرى الاعتراف بالانتشار المتزايد للإقراض دون الوطني في المشروعات كحقيقة تشغيلية جديدة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مما يشكل تحديات خاصة ويتطلب تكيف الصندوق معها.

برامج الفرص الاستراتيجية القطرية

- **المؤشرات**. جرت مناقشة بناءة بشأن ملاءمة، وواقعية وموثوقة المؤشرات، في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لثلاث سنوات متتالية. وتناولت الإدارة مسألة ما إذا كان يمكن للصندوق التأثير على مؤشرات إطار تقييم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مشددة على التمييز بين قياس أثر الصندوق وتقييم احتياج بلد ما للدعم المالي. وفي حين أن تأثير الصندوق على مؤشرات إطار تقييم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية قد يكون محدودا، تبقى هذه المؤشرات مفيدة لرصد تنمية بلد ما واستمرار احتياجه للدعم. واعترفت الإدارة بالتحديات التي تواجه الحصول على بيانات ذات مصداقية ومقبولة دوليا لبعض أهداف التنمية المستدامة. كما أثيرت مسألة البيانات الوطنية مقابل البيانات دون الوطنية في الحالات التي يركز فيها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على منطقة محددة بسبب انتشار الفقر. ووافقت الإدارة على أنه بالإضافة إلى المؤشرات الوطنية، يمكن أن تكون المؤشرات الإقليمية مفيدة. وكانت هناك حاجة إلى بيانات دون وطنية موثوق بها إذا كان سيجري استخدامها.
- **التركيز على الأثر**. أكدت المناقشات على أهمية التركيز على عدد محدود من المجالات حيث يمكن لاستثمارات الصندوق أن تحدث أثرا ملموسا.
- **التعلم من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج لثلاث سنوات متتالية.** مع العدد المتزايد لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تناقش للبلدان التي تتجاوز عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج، أشارت الدول الأعضاء إلى قيمة تجميع الدروس المستفادة من جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم ورصد المؤشرات. وطمأن الصندوق الأعضاء بأن تعليقاتها ستدمج في عمليات الاستعراض السنوية لتنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما يعزز المساءلة والاستجابة. وكان الصندوق ملتزما بالتعلم النشط من المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

ثانيا- موجز المقترحات والمناقشات

ألف- آسيا والمحيط الهادي

فييت نام: مشروع إنشاء بنية تحتية للمياه قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين في مقاطعتَي ثانه هوا ونغي أن (EB 2024/143/R.3) وفييت نام: مشروع خفض الانبعاثات من خلال الحراجة الزراعية الذكية مناخيا (EB 2024/143/R.4)

6- شدد الصندوق على أن مشروع إنشاء بنية تحتية للمياه قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين في مقاطعتَي ثانه هوا ونغي يدعم المنتجات ذات القيمة العالية مثل الخضروات، والنباتات الطبية، وتربية الأحياء المائية بالإضافة إلى الأرز. وشمل التمويل مساهمات من الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات، والمستفيدين. وقد أمّن الصندوق التزامات من صندوق التكيف بمنحة قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي لدعم خدمات المشورة بشأن الأسمدة ومكافحة الآفات، وإدارة الأسمدة العضوية، وغير ذلك من الممارسات الذكية مناخيا.

7- وردا على أسئلة من الدول الأعضاء، أوضح الصندوق أن المخاطر المتبقية في مشروع خفض الانبعاثات من

خلال الحراجة الزراعية الذكية مناخيا تعادل المخاطر المتأصلة عند التصميم بسبب غياب تدابير التخفيف. ويسر نهج الشراكات بين المنتجين من القطاعين العام والخاص سلاسل القيمة الخالية من إزالة الغابات وتعبئة الموارد. وشمل التمويل المشترك منحة بقيمة 35 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ. وستساهم المؤسسات البحثية خلال التنفيذ. وقد بلغت نسبة الوصول المخطط لها في مشروع خفض الانبعاثات من خلال الحراجة الزراعية الذكية مناخيا نسبة 40 في المائة استنادا إلى تحليل التصميم، بينما استهدف مشروع إنشاء بنية تحتية للمياه قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين في مقاطعتَي ثانه هوا ونغي نسبة 50 في المائة، وجرى تصنيفه على أنه مفضٍ إلى تحول في المنظور الجنساني مع مبادرات للقيادة والتمكين. وعلى الرغم من أن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا هدفا محددا، سيناقش إدماجهم خلال استهلال المشروع.

الصين: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2024/OR/20/Add.1)[1] وتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (EB 2024/OR/20)

8- قدم مكتب التقييم المستقل في الصندوق الجوانب الرئيسية لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للصين. وأكد ممثل الصين على المواءمة الكاملة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية، ولا سيما استراتيجية الحكومة للتنشيط الريفي. وأشاد بالتركيز على السكان الضعفاء بمن في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، والشباب، والنساء.

9- وأشادت الدول الأعضاء بالتركيز على التخفيف من جيوب الفقر، والتصدي لأوجه عدم المساواة الإقليمية، وتعزيز تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ ودعم التنمية الزراعية الخضراء والمستدامة في المقاطعات الوسطى والغربية. ودعت الدول الأعضاء إلى المواءمة الكاملة مع سياسة التخرج في الصندوق، وإلى مسارات واضحة للتخرج، وأهداف يمكن تحقيقها، ومشاركة قوية في السياسات. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتركيز على إدارة المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

10- وأوضحت الإدارة أنه في حال انتقل بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل خلال دورة جارية لتجديد الموارد، سيكون البلد المتوسط الدخل من الشريحة العليا مؤهلا للحصول على قروض بشروط عادية من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة حتى نهاية الدورة، وفقا لإطار الانتقال في الصندوق. وفي حال كان بلد ما بلدا في فئة الدخل المرتفع قبل بداية الدورة، تطبق الممارسة القياسية للإقراض في الصندوق، وهي عدم إقراض بلد مرتفع الدخل.

باء- أفريقيا الشرقية والجنوبية

زامبيا: مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار في المناطق الريفية في زامبيا (EB 2024/143/R.5)

11- أوضح الصندوق أنه سيسد فجوة التمويل باستخدام مخصصات زامبيا في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ودعم محتمل من مؤسسات التمويل الإنمائي. ويجري التخفيف من تحديات الدين من خلال وضع الصندوق كدائن مفضل لدى صندوق النقد الدولي. وتشمل آليات إزالة المخاطر التأمين والضمانات من خلال مرفق التمويل الزراعي المستدام الممول من الحكومة. وسيشمل التمويل المشترك مساهمات من القطاع الخاص تحدد قبل التنفيذ. وضبطت مؤشرات خط الأساس عند الصفر بسبب إدخال أدوات تمويل مبتكرة لأول مرة. ويشمل الدعم السياساتي التمويل الأخضر، وتدابير الحوكمة البيئية والاجتماعية، والنظم المؤتمتة لتقديم الشكاوى، والمساعدة التقنية. وسيقدم الإرشاد الخاص بالزراعة الذكية مناخيا عن طريق وحدات وزارة

[1] يحتوي الملحق على سرد مفصل للمناقشة.

الزراعة.

جيم- أمريكا اللاتينية والكاريبي

الأرجنتين: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2024/OR/21/Add.1)[2] وتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (EB 2024/OR/18)

12- بعد تقديم مكتب التقييم المستقل في الصندوق لتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الأخير للأرجنتين، سلط ممثل الأرجنتين الضوء على التعاون القوي مع الصندوق وشدد على فرص التمويل المشترك، بما في ذلك من القطاع الخاص.

13- ورحبت الدول الأعضاء ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وأعربت عن تقديرها للأفكار التي قدمها تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. وأشادت بنهج الاستهداف والتركيز على تعزيز المؤسسات المحلية، ولكن طلبت توضيحات بشأن بعض المؤشرات وتعريفا للزراعة الأسرية. كما اقترحت الدول الأعضاء توسيع استخدام التمويل المناخي من أجل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

14- وأشار الصندوق إلى أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يبني على الدروس المستفادة من التدخلات السابقة ويتواءم مع الأولويات الوطنية. وحُددت الأهداف بناء على تحليل مفصل وتوقعات قائمة على سيناريوهات. وقُدمت توضيحات بشأن مصطلح الزراعة الأسرية واختيار المؤشرات. وأعطى الإطار الطموح لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأولوية للشمول المالي، والدعم الحكومي دون الوطني، والمساواة بين الجنسين، ومساعدة السكان الضعفاء.

الأرجنتين: برنامج تعزيز نُظم الأغذية الزراعية القادرة على الصمود والمستدامة للزراعة الأسرية (EB 2024/143/R.6)

15- أيدت الأرجنتين التمويل الإضافي لبرنامج تعزيز نُظم الأغذية الزراعية القادرة على الصمود والمستدامة للزراعة الأسرية، مسلطة الضوء على مواءمته مع السياسات الوطنية. والتمست فرنسا توضيحا بشأن جهود التمويل الإضافي ودمج إصلاحات الحكومة التي تعود بالفائدة على المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة.

16- وأكد الصندوق على إطاره القوي للتمويل المشترك مع بنك التنمية الإقليمي "FONPLATA"، ومساهمات حكومات المقاطعات والقطاع الخاص. ويستفيد البرنامج من الإصلاحات من خلال تعاونيات تربية النحل، ويركز على المناطق التي تعاني من الفقر واستهداف المنظمات التي يتمتع أعضاؤها بفرص محدودة للغاية لكسب الدخل، بما يعزز الشمولية. وفي خضم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجهها الأرجنتين، انخفض التمويل العام الوطني للتنمية الريفية ومشروعات الزراعة الأسرية. ولمعالجة ذلك، قام الصندوق بتكييف حافظته من خلال تقل تنفيذ البرنامج إلى حكومات المقاطعات. وسيخصص التمويل الإضافي للبرنامج لحكومة مقاطعة إنتري ريوس ويدار من قبل وحدة التنفيذ في المقاطعة، بما يضمن استمرار الدعم لمنظمات الزراعة الأسرية.

البرازيل: مشروع تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة في البرازيل – المرحلة الثالثة (EB 2024/143/R.7) والبرازيل: تنمية القدرات من أجل التغلب على الجوع والتخفيف من آثار الفقر الريفي والفقر المدقع – المرحلة الثانية (EB 2024/143/R.8)

[2] يحتوي الملحق على سرد مفصل للمناقشة.

17- أيدت البرازيل مشروع تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة في البرازيل – المرحلة الثالثة، ومشروع تنمية القدرات من أجل التغلب على الجوع والتخفيف من آثار الفقر الريفي والفقر المدقع – المرحلة الثانية، مشددة على مواءمتهما مع السياسات الوطنية والالتزام بالحد من الفقر الريفي في المنطقة الشمالية الشرقية. والتمست الدول الأعضاء توضيحا بشأن التداخلات المحتملة في ولاية سيارا والتنسيق بين المستوى الاتحادي والمحلي بالنسبة لمشروع تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة في البرازيل – المرحلة الثالثة.

18- وأوضح الصندوق أن المشروعين يعملان في بلديات متميزة في ولاية سيارا، لتجنب التداخل مع تعزيز أوجه التآزر. ويستخدم مشروع تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في المنطقة الشمالية الشرقية شبه القاحلة في البرازيل – المرحلة الثالثة نهجا إقليميا مع لجان محلية لضمان التنسيق مع الحكومة الاتحادية والمشاركة النشطة للمجتمع المدني. ويعالج هذا النهج التحديات المتعلقة بالحوكمة من المرحلة الثانية، ويعزز التمثيل الإقليمي في صنع القرار.

دال- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى

الجبل الأسود: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2024/OR/17)[3]

19- أشادت الدول الأعضاء بتركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على المناطق الجبلية. والتمس الأعضاء توضيحا بشأن التداخلات المحتملة بين دعم الصندوق وخيارات البلد بالنسبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبشأن توسيع الاستثمارات في المنافع العامة العالمية والتعزيز المؤسسي. وجرى التوضيح أن دعم الاتحاد الأوروبي لم يصل إلى المجموعات المستهدفة من الصندوق وكان هناك تكامل قوي مع الصندوق. وسيقوم الصندوق برصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالانضمام وتعديل نهجه وفقا لذلك، مع ملاحظة أن العملية كانت بطيئة. ويهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى تعزيز التكنولوجيات المبتكرة المراعية للمناخ في الزراعة، والسياحة الإيكولوجية، وإدارة الموارد الطبيعية، والمساهمة في احتجاز الكربون والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وسيعزز بناء قدرات الحكومات المحلية المؤسسات الريفية. واستند تحديد أهداف إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى تحليل واسع للبيانات، مع اختيار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بناء على ملاءمتها وتوفر الإحصائيات الخاصة بها. واقترحت الدول الأعضاء استكشاف شراكات محتملة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بنك الاستثمار الأوروبي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

مصر: مشروع الإدارة المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المزارع في وادي النيل (EB 2024/143/R.9)

20- أكدت مصر مجددا على التزامها بمشروع الإدارة المائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في المزارع في وادي النيل، مشيرة إلى مواءمته مع استراتيجيتها الوطنية للتنمية الزراعية 2030، والتركيز على التحديات التي تواجه الري.

21- وأعربت الدول الأعضاء عن شواغلها بشأن فجوة التمويل، وأوجه عدم الاتساق في تقييم المخاطر، والتنسيق بين الوزارات، واستدامة جمعيات مستخدمي المياه. والتزم الصندوق بمعالجة فجوة التمويل من خلال مخصصات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أو التمويل المشترك من المؤسسات المالية الدولية مثل الوكالة الفرنسية للتنمية، مشيرا إلى أن المشروع مدعوم من قبل المنصة القطرية الرائدة للبلد، التي تهدف أساسا إلى حشد التمويل العام والخاص. وستُحدَّث جداول المخاطر وفقا للمبادئ التوجيهية. وبالبناء على

[3] يحتوي الملحق على سرد مفصل للمناقشة.

الدروس المستفادة من تدخلات الصندوق السابقة، ستتلقى جمعيات مستخدمي المياه التدريب على إدارة البنية التحتية، على أن تتولى وزارة الموارد المائية والري توفير الصيانة على مستوى أعلى. ومن المتوقع أن تعالج لجنة توجيهية قوية للمشروع مشاكل التنسيق المحتملة وقد جرى تحديد ذلك باعتباره ملزما قانونا في اتفاقية التمويل. كما دعا المشروع إلى تطبيق قانون الموارد المائية والري لسنة 2021 لتعزيز قدرات جمعيات مستخدمي المياه.

هاء- أفريقيا الغربية والوسطى

غينيا بيساو: برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (EB 2024/OR/15) وتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (EB 2024/OR/16)

22- رحبت الدول الأعضاء بمواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع توصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، التي تتناول الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والتعزيز المؤسسي للتخفيف من الهشاشة. وأشارت الدول الأعضاء إلى أهمية النظم الإيكولوجية للمنغروف، وتساءلت عن نقص التركيز على تحويل النظم الغذائية والحضور المحدود للشركاء الإنمائيين.

23- ويضمن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية حضور الصندوق على الرغم من عدم الاستقرار السياسي، وسيعالج الهشاشة من خلال مبادرة قدرة الدول الجزرية الصغيرة على الصمود. وسيجري التصدي للفقر وعدم المساواة عن طريق تدابير الإدماج الاجتماعي مثل حاضنات ريادة أعمال الشباب، والشمول المالي، ومحو الأمية الوظيفية. وستعزز المؤسسات الريفية استنادا إلى عملية تشخيص لمنظمات المنتجين أجريت في عام 2023.

واو- المنح المقدمة إلى القطاع الخاص

النظام الإيكولوجي المالي الشامل من أجل تحويل النظم الغذائية (EB 2024/143/R.10)

24- أعربت فرنسا ومملكة هولندا عن اهتمامهما القوي بالمنحة، واستفسرت فرنسا عن المواءمة مع المشروعات الجارية التي تشمل المصارف العامة، والتكامل مع استراتيجية القطاع الخاص الجديدة، ونُهج تبادل المعارف، وعما إذا كانت ستقدم تحديثات منتظمة عن التقدم المحرز. وطلبت مملكة هولندا توضيحا بشأن مخصصات الميزانية للبلدين الرائدين.

25- وأوضح الصندوق أن البرنامج بني على الدروس الرئيسية المستفادة من عمله مع المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الوطنية، ويسترشد باستعراض حديث للتجارب العالمية أجرته شعبة الإنتاج المستدام، والأسواق، والمؤسسات. وتتواءم المنحة مع استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024، ولا سيما الهدف الاستراتيجي 2، الذي يركز على تحفيز التمويل من القطاع الخاص لصالح النظم الغذائية الشاملة والقادرة على الصمود. وهي تدعم استخدام أدوات مالية مصممة لصالح المجموعات المستهدفة، بمن في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة، ورائدات الأعمال، والشباب (مجال العمل 3).

26- ولتيسير تبادل المعارف، توخى البرنامج عقد حلقات عمل، وإعداد تقارير ومنصات تعلم بين الأقران من خلال الاستفادة من الشراكات مع جمعية مؤسسات التمويل الإنمائي في أمريكا اللاتينية، وجمعية الائتمان الزراعي والريفي في آسيا والمحيط الهادي، ومنصة الصندوق للمصارف الإنمائية العامة الزراعية. وتهدف هذه الجهود إلى نشر أفضل الممارسات، ونماذج التمويل المبتكرة، والدروس المستفادة من المبادرات الرائدة.

جمهورية تنزانيا المتحدة: مبادرة البيانات المتعلقة بالتحول الزراعي الرقمي (EB 2024/143/R.11)

27- استفسرت الدول الأعضاء عن الكيفية التي سيكمل المشروع من خلالها المشروعات الأخرى الجارية لدعم المصارف العامة والخاصة وعن كيفية تبادل المعرفة المنبثقة عن هذه التجربة. وأوضح الصندوق أنه سيجري

ربط المستفيدين بالعمليات السيادية الجارية، وأن البحث جار في تمويل مشترك ثنائي، وأن اللجان التوجيهية ستجتمع على أساس فصلي.

28- واستفسرت الدول الأعضاء أيضا عن تركيز سلاسل القيمة، ودور وزارة الزراعة، ومخصصات الميزانية لبناء القدرات. وأكد الصندوق على أن الدعم سيُقدم لسلاسل قيمة محددة، وأن خططا للتشغيل البيني للوزارات ستوضع، وأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ستقدم تمويلا بقيمة 950 000 دولار أمريكي من أجل ميزانية بناء القدرات.

29- وشددت مملكة هولندا على توسيع نطاق التكنولوجيا الزراعية وتوسيع نطاق الرصد. ورد الصندوق بتسليط الضوء على الجهود المتوقعة للتمويل المختلط، والشراكات مع المصارف، والتمويل المحتمل لتمديد الإطار الزمني للمشروع.

موجز المداولات بشأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للجبل الأسود والأرجنتين والصين

الجبل الأسود

بعد تقديم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من قبل مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، فُتح المجال للأسئلة والملاحظات. ورحب ممثل **اليابان** في المجلس بالبرنامج وطلب توضيحا بشأن كيفية دعم الصندوق للجبل الأسود من أجل زيادة إنفاقه على الزراعة بما يتواءم مع معايير الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى أن البلد بصدد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وطرح ممثل **ألمانيا** عدة نقاط تتعلق بإطار العملية التي جرت مناقشتها وتداخلها مع عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا سيما في القطاع الزراعي، والتمس توضيحا بشأن كيفية تأثير هذا التداخل على الأرقام والمؤشرات المستخدمة، مشيرا إلى أثره الكبير على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. كما تساءل عن دعم الصندوق المحدد للإسكان، وطلب المزيد من التفاصيل. كما استفسر ممثل ألمانيا عن غياب بنك الاستثمار الأوروبي في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، في حين جرى إدراج المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وأشار إلى أن بنك الاستثمار الأوروبي يمكن أن يكون شريكا قيّما للصندوق. وأوصت ألمانيا بإعطاء الأولوية لأهداف التخرج وضمان مواءمة الاستراتيجية مع التركيز الإقليمي وأهداف الاستهداف الموضوعة بالفعل. وأخيرا، أكد على ضرورة ربط نهج التخرج بالآثار المترتبة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لكي يعكس أهميته الأوسع في عملية التخطيط الاستراتيجي.

وكرر ممثل **الولايات المتحدة** الشواغل التي أثارتها اليابان وألمانيا، مشددا على الحاجة إلى تعزيز مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع سياسة التخرج في الصندوق، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيزها للمنافع العامة العالمية وتعزيز المؤسسات والحوكمة الريفية. وسلط الضوء على أهمية توضيح هذه الروابط بالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية المبينة، ولا سيما الهدف الاستراتيجي 1 الذي يشير إلى المنافع العامة العالمية والمؤسسات الريفية، واقترح أن تكون آليات تحقيق هذه النتائج أكثر صراحة. وطلب على وجه التحديد تبريرا أفضل للفوائد المشتركة للمنافع العامة العالمية من دعم الإسكان، ونُهج أوضح لبناء قدرات البلديات من أجل تنفيذ المشروعات بكفاءة، وتحسين الأساس المنطقي للمؤشرات الطموحة. وأثيرت شواغل بشأن عدم مواءمة بعض المؤشرات مع مدى تأثير الصندوق، مثل التمثيل الجنساني في الحكومة المحلية (هدف التنمية المستدامة 5)، ومؤشرات الفقر الإقليمي (هدف التنمية المستدامة 1)، ومعدلات نقص التغذية، نظرا إلى أن هذه تبقى ثابتة. وتساءل ممثل الولايات المتحدة عن ملاءمة المؤشرات العامة، مثل الإنفاق الحكومي على الزراعة، مقترحا أنه ينبغي على الصندوق التركيز على الأولويات التي يمكنه الدعوة إليها. كما التمس توضيحا بشأن الكيفية التي يخطط بها الصندوق لمواءمة نفسه مع خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في منطقة غرب البلقان، واحتياجات الجبل الأسود من التمويل في المستقبل، وحث على التركيز بشكل أكبر على هذه الروابط الاستراتيجية.

وكرر ممثل **فرنسا** الاستفسارات التي طرحتها اليابان، وألمانيا، والولايات المتحدة، وشدد على الحاجة إلى الاتساق بين برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وديناميات الاتحاد الأوروبي في الأجل المتوسط، ولا سيما في التعزيز الريفي والابتكار. وسلط الضوء على نقص التركيز على تعزيز المنافع العامة العالمية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية واقترح تعزيز الإجراءات التي تدعم الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة النفايات الريفية، بالنظر إلى أهميتها العالمية لموارد الجبل الأسود. كما شددت فرنسا على أهمية مواءمة المؤشرات والإجراءات لتتبع التقدم المحرز في محاربة الجوع وتعزيز العمل اللائق عالميا. كما سأل ممثل فرنسا عن استراتيجية الصندوق من أجل ضمان أثر إقليمي أكبر، ومعالجة الفوارق بين الأقاليم الشمالية والجنوبية للجبل الأسود ضمن إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

ورحب ممثل البرازيل ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأشار إلى أن المناطق الشمالية الجبلية للجبل الأسود

تشكل تحديات وفرصا للصندوق. وسوف تكون خبرته في هذه المنطقة أساسية لتعزيز القدرة على الصمود، والحد من الفقر، وتمكين النساء والشباب، وإطلاق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وردت **الإدارة** بالإشارة إلى أن اختيار المؤشرات جرى تحديده بناء على مدى جاهزية الجبل الأسود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتبعات ذلك بالنسبة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بحيث تعكس المؤشرات جاهزية البلد قبل الانضمام. وقد اختيرت هذه المؤشرات بعناية لتتواءم مع أهداف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ بالاعتبار التوقعات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى رأس المال، وتقييم أداء القطاع الريفي، وتوافر البيانات لضمان قابلية القياس والملاءمة. كما أخذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الاعتبار إمكانات التمويل في الصندوق وتأثيره، ولا سيما في المناطق التي له خبرة تشغيلية فيها، مثل شمال البلد. وشددت المؤشرات على المجالات التي يمكن أن يكون للصندوق فيها أثر مباشر، مما يضمن التركيز على التغييرات القابلة للقياس في الزراعة والتنمية الريفية. وجرى تسليط الضوء على المؤشرات الفرعية لهدف التنمية المستدامة 2، بما في ذلك حصة الزراعة في الإنفاق الحكومي، باعتبارها مؤشرات استراتيجية للمواءمة مع الاتحاد الأوروبي، على الرغم من التأثير المباشر المحدود للصندوق. وستركز الجهود على الدعوة إلى زيادة الاستثمار الزراعي في المنطقة الشمالية، ومعالجة الفوارق مع المناطق الوسطى والساحلية. كما تطرقت الإدارة إلى الأسئلة المتعلقة بالمنافع العامة العالمية، والإسكان، والابتكار، وبناء المؤسسات الريفية، والتزمت بتحسين الاستراتيجيات في هذه المجالات. وجرى الاعتراف بحالة عدم اليقين التي تحيط بالإطار الزمني لانضمام الجبل الأسود إلى الاتحاد الأوروبي، والذي كان مقررا في البداية أن يكون في عام 2018 والذي يتوقع الآن أن يكون في عام 2028. وأكد هذا الجدول الزمني المتغير الحاجة إلى القدرة على التكيف مع الحفاظ على المواءمة مع معايير الاتحاد الأوروبي. وقد أظهرت مشاورات الشركاء في الجبل الأسود تحولات محتملة في التوقعات، مشجعة اتباع نهج متوازن في التخطيط واختيار المؤشرات. كما سلطت الإدارة الضوء على الجهود التي يبذلها الجبل الأسود لتعزيز المنافع العامة من خلال إدارة الغابات والمراعي. وشملت المبادرات الرئيسية تحسين إدارة الغابات، والحد من حرائق الغابات، وإدارة المراعي بشكل مستدام، والتي تساهم جميعها بشكل كبير في المنافع العامة. وقد جرى تفصيل هذه الجهود بالفعل في الوثيقة، ولكن يمكن التأكيد على أهميتها بشكل أكبر. كما تطرقت الإدارة إلى استخدام المؤشرات دون الوطنية من أجل هدف التنمية المستدامة 1، مسلطة الضوء على الحاجة إلى الاتساق مع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأخرى. وأخيرا، أكدت الإدارة عزمها على توسيع الشراكات من أجل تمويل الجبل الأسود.

الأرجنتين

بعد تقديم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من قبل مدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، قدم مدير **مكتب التقييم المستقل في الصندوق** تعليقات على التقييم الثاني للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الأرجنتين (2011-2023). وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن الأرجنتين واجهت، خلال فترة التقييم، تحديات سياسية ومؤسسية واقتصادية، وشهدت زيادة في الفقر قدرها أربعة أضعاف. وفي هذا السياق، اكتسب عمل الصندوق أهمية، ولا سيما في تسليط الضوء على الزراعة الأسرية في وسط بيئة سياساتية تسيطر عليها الزراعة الواسعة النطاق والموجهة نحو التصدير. وأشار التقييم إلى المواءمة بين البرنامج القطري وأولويات الحكومة، إلا أن النتائج كانت متواضعة من حيث تعزيز قدرات المنتجين والدعم المؤسسي للتنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، حدّت الفجوات في تكييف خطط الأعمال مع الاحتياجات الاجتماعية التنظيمية المتنوعة للمجموعات المستهدفة من الأثر على مداخيل المنتجين، وبقيت استدامة الاستثمارات تحديا رئيسيا.

وأكد الاتفاق عند نقطة الإنجاز، الموقع في أكتوبر/تشرين الأول 2024، ثلاث توصيات رئيسية مستمدة من تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وهي: تعزيز القيمة المضافة التي يقدمها الصندوق في الأرجنتين، وتصميم التدخلات خصيصا للمجموعات المستهدفة المختلفة، وتعزيز نظام الرصد والتقييم. وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق على أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 2025-2030 يعكس نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، ولكن هناك مجال للتحسين، بما في ذلك تعزيز قدرات الصندوق التشغيلية والاستراتيجية لإدارة

التعقيدات الجغرافية والمؤسسية للبلد، وتحسين نظم الرصد والتقييم استنادا إلى نظرية التغيير لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، واختبار آليات دعم مصممة خصيصا من أجل المجموعات الفرعية المختلفة للزراعة الأسرية.

وشدد ممثل حكومة **الأرجنتين** على أهمية تعاون الصندوق في دعم تعافي الأرجنتين خلال الإصلاحات الاقتصادية الكلية الجارية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار. وأشاد بالجهود المشتركة التي تبذلها الأفرقة التقنية للصندوق والأرجنتين في إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وأشار إلى التعاون الوثيق بين الأرجنتين والصندوق، موضحا أن الصندوق استطاع الاستفادة من التمويل المشترك من حكومة الأرجنتين مقابل كل دولار من الاستثمار. وأشار إلى أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية حدد بشكل صحيح الأولويات الرئيسية للمرحلة المقبلة من التعاون، بما في ذلك معالجة الفقر، ودعم الزراعة الأسرية، وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما في المقاطعات الشمالية. وشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون على المستوى دون الوطني، معترفا بالانتشار الجغرافي الواسع للأرجنتين وأهمية الأدوات والشراكات المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات دون الإقليمية. وسلط الضوء على الجهود المبذولة لاجتذاب استثمار القطاع الخاص وتحسين السلة الغذائية واستقرار الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يخلق ظروفا أفضل لقياس آثار المشروعات، وهو مجال يُعترف بأنه يشكل نقطة ضعف. وأشار إلى أن المشروع الأول في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، في مقاطعة إنتري ريوس، متوائم مع الاستراتيجيات الوطنية، ولكنه يركز على المبادرات دون الوطنية لتحقيق أهداف الإصلاح المالي. ويؤكد هذا النهج على التزام الأرجنتين بتحقيق المعالم الرئيسية الاستراتيجية، وتعزيز التعاون، وتعزيز قدرات قياس النتائج. واختتم الممثل بالتأكيد على تفاني الأرجنتين في تحقيق أهدافها وشكر الصندوق ودوله الأعضاء على دعمهم المستمر.

وأقرت **البرازيل** بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، الذي شارك في إعداده الصندوق والحكومة، يقدم استراتيجية شاملة لمعالجة الفقر الريفي وتعزيز التنمية المستدامة، مع التركيز على دعم المزارعين الأسريين كعامل أساسي لإنتاج الأغذية والاقتصاد الريفي. ويولي البرنامج الأولوية لتمكين الأسر الريفية، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، واستهداف المناطق التي يرتفع فيها انتشار الفقر والزراعة الأسرية. وركزت التوصيات في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعزيز نظام الرصد والتقييم، وتصميم التدخلات خصيصا للمجموعات السكانية المتنوعة، وتحسين القدرات المؤسسية لضمان التنفيذ الفعال. وأقرت البرازيل بأن الشراكة بين الصندوق والأرجنتين حيوية للتصدي للتحديات الإنمائية الريفية وتعزيز النمو الشامل والمستدام. وأشارت إلى أن هذا التعاون يوضح الدور الحاسم للصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية الريفية للأرجنتين.

وأثار ممثل **الولايات المتحدة** عدة نقاط فيما يتعلق ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للأرجنتين. وتساءل عن إدراج بيان بشأن بلوغ وضع البلد المرتفع الدخل، ملتمسا توضيحا بشأن ملاءمته ومواءمته مع سياسة التخرج، نظرا إلى أن تمويل الصندوق يركز على السكان الأشد فقرا وضعفا، وأعرب عن قلقه حول مواءمة مسار الإقراض مع أهداف التخرج. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى تحديات مثل الوصول المحدود للمزارعين الأسريين إلى الخدمات المالية بسبب ضعف بيئة السياسات، وسأل عن استراتيجية الإدارة لمعالجة هذه المسائل. كما أشار إلى جوانب إيجابية مثل الأهداف الواقعية لمؤشر تقييم أداء القطاع الريفي، واستخدام مؤشرات دون وطنية لهدفي التنمية المستدامة 1 و8، التي توضح التفاوتات الإقليمية والتدخلات المحلية للصندوق. إلا أن ممثل الولايات المتحدة حث الصندوق على تحقيق المستوى الأمثل للموارد المحدودة، ومعالجة الفجوات في دعم الزراعة الأسرية، وتعزيز المواءمة مع سياسة التخرج. وعبر عن تقديره لطموح البرنامج وشجع على اعتماد أطر مماثلة لبلدان أخرى في مرحلة الانتقال من تمويل الصندوق.

وكرر ممثل **ألمانيا** تساؤل الولايات المتحدة بشأن سيناريو بلوغ الأرجنتين وضع البلد المرتفع الدخل والتمس توضيحا بشأن ما إذا كان مصطلح "المنفعة العامة الإقليمية" تشير إلى المناطق الداخلية للبلد أو البلدان المجاورة. وأشار ممثل ألمانيا إلى أن هناك إمكانية لوجود صلة بالتعاون بين بلدان الجنوب. كما سلط الضوء على مسألة تتعلق بالمصطلحات، طالبا تعريفا واضحا لمصطلح "صغار المزارعين الأسريين"، حيث أنه يختلف عن مصطلح "أصحاب الحيازات الصغيرة" وقد يضم كلا من المزارعين الأغنياء والفقراء. وأعرب عن بعض القلق بشأن نقاط الضعف المحددة في

تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (2011-2023)، ولا سيما فيما يتعلق بجاهزية الأرجنتين للتخرج. وعلّق على أن توسيع مجالات التركيز من غير حل التحديات الحالية يمكن أن يعرقل التقدم، وشدد على الحاجة إلى الشراكات لمعالجة الفجوات في البنية التحتية مثل الري، والطرق، وعملية الربط، نظرا إلى أنها تتطلب موارد كبيرة تتجاوز قدرة الصندوق. وأخيرا، علّق ممثل ألمانيا على الخبرة الحالية للأرجنتين في النظم الغذائية والزراعة، طالبا من الصندوق تحديد قيمته المضافة بوضوح، ولا سيما في مجال تبادل المعارف، التي يمكن تعزيزها بشكل أكبر في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

ورحب ممثل **اليابان** بتركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعزيز إنتاجية الزراعة الأسرية وقدرتها على الصمود في المنطقة الشمالية ذات الدخل المنخفض والنسبة العالية للتمويل المشترك. وطلبت اليابان توضيحا بشأن الأساس المنطقي لاستخدام المعدل الشامل للعمالة كمؤشر لرصد التقدم المحرز بدلا من مؤشر أكثر صلة بالزراعة.

ورحب ممثل **فرنسا** بتركيز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على تعزيز المؤسسات دون الوطنية والصناديق السيادية على المستوى الوطني، مسلطا الضوء على أهمية مواءمة القروض المحلية مع الأولويات الوطنية. وأشار إلى إمكانية تخفيف الأولويات مثل الحد من أوجه عدم المساواة، وتمكين النساء، وتعزيز منظمات المزارعين. وشدد على الحاجة إلى الوضوح بشأن استهداف أشد السكان الريفيين فقرا وضعفا، بمن في ذلك أصحاب الحيازات الصغيرة. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أعربت فرنسا عن تقديرها للتركيز على القدرة على الصمود والعمل على المستوى المحلي، واستفسرت عن زيادة التمويل المناخي وعما إذا كان سيجري تعبئة موارد إضافية. كما أشارت فرنسا إلى النسبة العالية للتمويل المشترك، مع 40 مليون دولار أمريكي كموارد وطنية و15 مليون دولار أمريكي من الصندوق، وطلب توضيحا بشأن مصادر التمويل المناخي واستراتيجيات معالجة الأولويات بشكل فعال.

وأعرب ممثل **مملكة هولندا** عن تقديره للفرصة المتاحة لمقارنة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تقترب من التخرج، مشيرا إلى التحديات والأهداف التي يواجهها كل منها. وشدد على أهمية تحديد ومعالجة التحديات الخاصة بكل بلد، مثل الاقتراض الخارجي في حالة الأرجنتين، حيث كان الانتقال من تصنيف CCC إلى تصنيف BB خطوة كبيرة إلى الأعلى. واقترح ممثل مملكة هولندا أنه ينبغي لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن تركز على هذه المعايير الحاسمة بدلا من التعامل مع جميع المعايير على حد سواء. ودعم تركيز الصندوق على المناطق الشمالية للأرجنتين؛ ولكنه تساءل عن مدى المسؤولية التي ينبغي للبلدان الأغنى تحملها عن إعادة توزيع الموارد على المناطق الأفقر، وكيف يمكن لأنشطة الصندوق غير الإقراضية تكملة تلك الجهود. وشجع ممثل مملكة هولندا التوازن بين المسؤولية القطرية والدور الداعم للصندوق من خلال الأنشطة غير الإقراضية، وتقديم إطار أكثر وضوحا للنهوض بالتنمية الإقليمية والحد من الفوارق ضمن البلدان الأكثر ثراء التي تنتقل من تمويل الصندوق.

وأشاد ممثل **نيجيريا** بعمل الصندوق، مشددا على أهمية دعم صغار المزارعين الأسريين مع تمييزهم عن أصحاب الحيازات الصغيرة التقليديين. وسلط ممثل نيجيريا الضوء على جيوب الفقر المستمرة في جنوب الكرة الأرضية، مشددا على الحاجة إلى التركيز على المناطق الشمالية للأرجنتين وقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت لضمان أثر ذي معنى.

وردت **الإدارة** على الاستفسارات والشواغل التي أثارها الأعضاء، وأوضحت أن الاستراتيجية، وإن كانت طموحة، هي بمثابة إطار توجيهي وليست خطة تنفيذ شاملة. وسيكون تركيزها انتقائي استنادا إلى الطلب وقدرة الصندوق، وأقرت الإدارة بالموارد المحدودة للمنظمة وعدم وجود مكتب في الأرجنتين. وفيما يتعلق بوضع البلد المرتفع الدخل، شددت الإدارة على أن هذا يمثل معيارا وليس هدف إنجاز لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفيما يتعلق بالمنافع العامة العالمية مقابل المنافع العامة الإقليمية، سلطت الإدارة الضوء على الريادة التاريخية للأرجنتين في منظمات المزارعين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، مشيرة إلى أن التركيز الإقليمي أكثر واقعية، مع مساهمة محتملة في المنافع العملية في مرحلة لاحقة. أما بشأن الأنشطة غير الإقراضية والسياساتية، فستشكل هذه بحسب الطلب والسياق، وخصوصا بالنظر إلى التعديلات الاقتصادية الكلية التي أجرتها الأرجنتين مؤخرا. وبالبناء على التجارب في الإقليم، مثل تلك الخاصة بالبرازيل، يهدف الصندوق إلى دعم السياسات دون الوطنية والاستثمارات في التنمية الريفية.

وإدراكا لحجم الأرجنتين، شددت الإدارة على التزام الصندوق بالعمل على مستوى المناطق لتعزيز التنمية الريفية وتحسين مداخيل الأسر المعيشية الضعيفة. وعلاوة على ذلك، استهدف الصندوق تحديدا صغار المزارعين الأسريين، بما يضمن المواءمة مع رسالته. وأشارت الإدارة إلى الشراكة المالية القوية بين الصندوق والأرجنتين، متوقعة زيادة التمويل المشترك من خلال التعاون مع مؤسسات مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وبنك FONPLATA، وCorporación Andina de Fomento. وبشأن الاقتراض على مستوى المقاطعات، شددت الإدارة على أهمية تقييم القدرات المالية للمقاطعات والالتزام بإيلاء الأولوية للتنمية الريفية، مدعومة بضمانات سيادية من وزارة الاقتصاد. واختتمت الإدارة بإعادة التأكيد على جاهزية الصندوق لدعم أولويات التنمية الريفية للأرجنتين مع الحفاظ على نهج مركّز وعملي.

الصين

بعد تقديم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصين من قبل مدير شعبة آسيا والمحيط الهادي، لخص مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري (2014-2022) الذي يغطي برنامجين للفرص الاستراتيجية القطرية، و14 قرضا، و20 منحة. وأشار التقييم إلى التركيز الفعال للصندوق على المناطق الهامشية، ودعمه لأصحاب الحيازات الصغيرة، والأسر المعيشية الأشد فقرا، والشباب. وشملت المساهمات الرئيسية دعم التعاونيات الشاملة، وتعزيز البنية التحتية القروية، والحد من الفقر من خلال زيادة الإنتاجية والمداخيل. وتضمن اتفاق نقطة الإنجاز للتقييم خمس توصيات: الدعم الاستراتيجي لسلاسل القيمة الشاملة؛ وتثبيت الميزة النسبية للصندوق في الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛ وتوسيع الشراكات الاستراتيجية؛ وتحديد دور الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتيسير وصول الصين إلى آلية الحصول على الموارد المقترضة (متفق عليه جزئيا). وأكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد متوائم بشكل عام مع هذه التوصيات، مع التركيز على تخضير قطاع زراعي شامل وتكييف السياسات الوطنية المتطورة. ولكن مكتب التقييم المستقل في الصندوق سلط الضوء على فجوات في الاستهداف الجغرافي، وتنمية سلاسل القيمة، وأولويات الأنشطة غير الإقراضية، وحث على إدماجها في الوثائق التشغيلية لتعزيز تنفيذ البرنامج والتعلم.

ثم أعطيت الكلمة لنائب الممثل الدائم للصين الذي أشاد بجهود التعاون التي شكلت برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وسلط الضوء على مواءمته للاستراتيجية الوطنية للصين، والمهمة المؤسسية للصندوق، وسياسة التخرج. وأثنى على التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعميم المسائل المتعلقة بالمنظور الجنساني والشباب، والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وبناء القدرات المؤسسية. وشدد على أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية يعكس الأولويات المشتركة، ولا سيما التزام الصين بالتنشيط الريفي والتنمية المستدامة. وأكد على استعداد الصين للعمل مع الصندوق من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل الابتكارات على صعيد العالم لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما رحبت الصين بتعقيبات الدول الأعضاء على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

وأثنى ممثل **نيجيريا** على دمج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للدروس المستخلصة من تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، ومواءمته لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 1، و2، و5، و10. وأشادت نيجيريا بتركيز الصندوق على التنمية المؤسسية والاستدامة البيئية، وهما عنصران حاسمان في معالجة الفقر وعدم المساواة. وسأل الممثل عن آليات التمويل للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مقترحا إمكانية الحصول على مساهمات من البلدان الأخرى في الإقليم.

واعترف ممثل البرازيل بالإنجازات الكبيرة للصين في استئصال الفقر، واصفا إياها بقصة نجاح عالمية. وشدد ممثل البرازيل على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمنصة لتبادل المعارف والتعاون في تحقيق أهداف التنمية العالمية. وأكدت البرازيل على خبرة الصندوق في معالجة عدم المساواة ودعم التنمية الريفية وشجعت على الاستفادة من ابتكارات الصين وتجاربها لصالح البلدان النامية الأخرى.

وسأل ممثل **الولايات المتحدة** عن مواءمة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع سياسة التخرج، مشيرا إلى أنه يفتقد مسارا واضحا نحو التخرج والتقليص التدريجي للدعم المالي. كما تساءل عما إذا كان الهدف 5 لتقييم أداء القطاع الريفي واقعيا، ومشيرا إلى أنه كان راكدا عند 4.2 منذ عام 2018. وجرى الإعراب عن شواغل بشأن الحفاظ على مستويات عالية من الاستثمار دون تحديد كاف للانتقال إلى التخرج. كما جرى التساؤل عن تشديد الوثيقة على الأنشطة التي تركز على أصحاب المصلحة دون تناول الانتقال إلى الأنشطة البرامجية. وسلط ممثل الولايات المتحدة الضوء على أن مظروف التمويل يبقى مرتفعا على مدى ثلاث دورات لتجديد الموارد، الأمر الذي يتناقض مع سياسة التخرج، ودعا إلى تقليص تدريجي للدعم المالي. وتساءل الممثل عن استخدام مؤشرات معينة، مثل معايير هدفي التنمية المستدامة 1 و2، والتمس توضيحا بشأن الكيفية التي يعتزم بها الصندوق معالجة التحديات في المشاركة في السياسات التي أبرزها تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري. كما طلب ممثل الولايات المتحدة توضيحا بشأن كيفية تكييف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إذا حققت الصين وضع البلد المرتفع الدخل خلال فترة التنفيذ.

وأقرت ممثلة **كندا** بنقاط قوة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك دمجه لتوصيات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، ولكنها أشارت إلى مجالات تحتاج إلى المزيد من التحسين. وطرحت أسئلة حول جدوى الأهداف الطموحة مثل معيار عدد الفقراء والأساس المنطقي لاستخدام مؤشر التوجه في القطاع الزراعي كوكيل لهدف التنمية المستدامة 2. والتمست كندا توضيحا إضافيا بشأن كيفية استفادة البرنامج من خبرة الصين والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم عملية التخرج، وتساءلت عن سبب عدم وجود أي أهداف مرتبطة بوصول الصين إلى أسواق رأس المال.

واستفسر ممثل **اليابان** عن هدف نسبة التمويل المشترك 1.5:1 التي هي أكثر تحفظا من النسبة الحالية وهي 2.5:1. والتمس الممثل توضيحا حول ما إذا كان هذا الهدف يمثل نهجا حذرا أو تقديرا منخفضا للمساهمات المحتملة.

وسلط ممثل **مملكة هولندا** الضوء على الطبيعة الطموحة لأهداف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والتي قد تؤدي إلى تأخير التخرج التلقائي. وشدد ممثل هولندا على أهمية التنمية المؤسسية، وتحسينات الحوكمة، ومشاركة القطاع الخاص كعوامل حاسمة لضمان الجاهزية للتخرج. كما شدد الممثل على الحاجة إلى أن تركز المشروعات في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على معالجة هذه المجالات.

ورحب ممثل **فرنسا** بالتركيز القوي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على المناخ والاستدامة الإيكولوجية، ولكنه التمس تفصيلا أكبر عن كيفية التصدي للتحديات العالمية مثل التنوع البيولوجي والتنمية الخضراء لأصحاب الحيازات الصغيرة. وطرحت أسئلة حول الهدف الاستراتيجي 1 والإجراءات المحددة لتعزيز المؤسسات والحوكمة في المناطق الريفية. كما عبرت فرنسا عن القلق بشأن تعبئة الموارد الميسرة والمجموع المتوقع بقيمة 340 مليون دولار أمريكي من أجل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتساءلت عن أثر ذلك على رصيد آلية الحصول على الموارد المقترضة وتوافر الموارد للبلدان الأخرى. وأخيرا، التمست فرنسا تفاصيل أكثر عن الهدف الاستراتيجي 3، الذي يركز على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات والتمويل المشمولين. وشجعت فرنسا وضع أهداف واقعية ومواءمة المؤشرات مع قدرة الصندوق وأثره.

واعترف ممثل **ألمانيا** بالتحول الاجتماعي والاقتصادي البارز الذي حققته الصين، وأشار إلى التراجع في العمالة الزراعية والناتج المحلي الإجمالي، وشدد على الحاجة إلى أن يعكس برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السياق الفريد للصين. ودعم الاستفادة من ابتكارات الصين في المجالين المتعلقين بتغير المناخ واحتجاز الكربون، مسلطا الضوء على عدم الوضوح بشأن التعاون بين بلدان الجنوب الذي يحتاج إلى استراتيجية إقليمية أوضح. وتساءل ممثل ألمانيا عن ملاءمة مشاركة الصندوق في مجالات مثل المجمعات الزراعية الصناعية والعمالة خارج الزراعة بالنظر إلى تحقيق الصين تقدما دون تدخل الصندوق. كما عبرت ألمانيا عن قلقها حول القيمة المضافة للصندوق في سلاسل القيمة، وبناء القدرات، والتوجيه السياساتي، مقترحة أن دوره قد يكون أكثر فعالية على مستوى المقاطعات. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، تساءل ممثل المانيا عما إذا كان هذا الأمر يمثل عقبة في الصين أو هو أكثر صلة بالتعاون بين بلدان الجنوب. ودعا إلى تعاريف أوضح لتحويل النظم الغذائية وتعميم المنظور

الجنساني في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وحث الصندوق على التركيز على المجالات التي يمكنه فيها تقديم قيمة ملموسة في هذه المرحلة من تنمية الصين.

وشكرت إدارة الصندوق الدول الأعضاء على تعقيباتها المعمقة واعترفت بقيمة أفكارها في تحسين برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وشددت المديرة الإقليمية على أن البرنامج متوائم مع الأولويات الإنمائية في الصين، بما في ذلك التنشيط الريفي وتخضير الزراعة، مع الحفاظ على التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة ومعالجة التحديات الإنمائية المتبقية. وأوضحت أن الصين اقترضت بشروط عادية في إطار آلية الحصول على الموارد المقترضة، دون الاستفادة من أي موارد تيسيرية، وأكدت مجددا على التزام الصندوق باستخدام ميزته النسبية لدعم التحول الريفي في الصين.

وردا على استفسار اليابان بشأن نسبة التمويل المشترك، أوضحت الإدارة أن الهدف 1.5:1 هو توقع أساسي يستند إلى الاتجاهات التاريخية. ونسبة التمويل المشترك الحالية 2.5:1 تعكس زخما قويا، وسيواصل الصندوق العمل مع الشركاء للحفاظ على هذا المستوى أو تجاوزه خلال تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وقد جرى وضع هدف متحفظ لضمان الاتساق مع بيئة التمويل المتنوع والمتطور في الصين، مع ترك مجال لنشوء مزيد من فرص التمويل المشترك.

وبالتطرق إلى قلق الولايات المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة والتخرج، أوضحت الإدارة أن المؤشرات تعكس استراتيجية الصندوق الأوسع لتيسير حلول قابلة لتوسيع النطاق ومؤثرة، حتى لو كانت الآثار المباشرة على المؤشرات الكلية محدودة. وبالنسبة لهدف التنمية المستدامة 2، اختير مؤشر التوجه في القطاع الزراعي كوكيل لقياس التزام الصين بالاستثمار في الزراعة بالنسبة إلى الحجم الاقتصادي للقطاع، وهذا عامل أساسي للاستفادة من أثر الصندوق. واعترف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالتقدم الذي أحرزته الصين ولكنه شدد على ضرورة ضمان التعاون الجاري للنتائج المستدامة، ولا سيما من أجل المجموعات المهمشة. وفيما يتعلق بالانتقال إلى مرحلة التخرج، أكدت الإدارة بأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بمثابة إطار استراتيجي لتحقيق التوازن بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، مع التركيز على بناء القدرات وتبادل المعارف، وهو أمر هام للحفاظ على التقدم على المدى الطويل.

أما بشأن تصنيفات تقييم أداء القطاع الريفي، أجابت الإدارة بأن أهداف خط المنتصف وخط النهاية تفترض أن الفجوات المحددة في تقييم أداء القطاع الريفي للصين ستتحقق عند إنجاز برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وأكدت الإدارة بأن مجموعة جديدة من تقييمات أداء القطاع الريفي ستتوفر قبل نهاية العام لدورة الإقراض المقبلة، وستُضمّن أيضا في تقييم عن تقدم جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للبلدان التي تجاوزت عتبة الدخل المؤهل للدخول في مناقشات التخرج. كما أوضحت الإدارة بمزيد من التفصيل أهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستفادة من خبرة وابتكارات الصين للصالح الإقليمي والعالمي. وشددت الإدارة على مجالات مثل كفاءة الموارد، والزراعة الإيكولوجية، وممارسات ما بعد الحصاد، مشيرة إلى أن مشاركة الصندوق تهدف إلى خلق منافع عامة من خلال تبادل المعارف والنماذج العملية. وسلطت الإدارة الضوء على الانتقال إلى الأنشطة غير الإقراضية، مثل المشاركة في السياسات وتبادل المعارف، باعتبارها مكونات رئيسية في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وجرت الإشارة إلى أن استثمارات الصندوق القائمة على المشروعات مدمجة في البرامج الحكومية الأوسع للصين، بما يضمن المواءمة مع الأولويات الوطنية ونتائج مستدامة. وبالتطرق إلى سيناريوهات التخرج، أكدت الإدارة على إطار الانتقال في الصندوق الذي يسمح للبلدان التي وصلت إلى وضعية البلد المرتفع الدخل بأن تبقى مؤهلة للحصول على قروض بشروط عادية من خلال الدورة الحالية لتجديد الموارد. وشددت الإدارة على أن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية صمم لتحقيق التوازن بين الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية، ووضع الأساس لإعادة معايرة مشاركة الصندوق في المستقبل مع تقدم الصين نحو التخرج. وجرى التوضيح أن عملية الانتقال محددة السياق وتتطلب المرونة للتكيف مع بيئة التنمية المتطورة في الصين.

وفي الختام، أكدت الإدارة أن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية هي وثائق حية وسيجري تحديثها بانتظام من خلال عمليات الاستعراض السنوية مع الحكومة. وعلى هذا النحو، ستجري مناقشة التعليقات الثاقبة الواردة من الدول الأعضاء مع الحكومة خلال الاستعراض السنوي الأول.